بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير عن كتاب
" النبوات " لابن تيمية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...

فهذا تقرير عن كتاب النبوات لابن تيمية، نذكر فيه مجمل هدف الكتاب، وأهم ما تميَّز به الكتاب من مباحث، وما قد يرد عليه من انتقادات وملاحظات بإيجاز مع عزوفنا عن قصد الاستقصاء والجمع لكل ما يتعلق بذلك في هذا الكتاب.

وقد اعتمدت طبعة أضواء السلف ، بتحقيق : عبد العزيز صالح الطويان ، الطبعة الأولى سنة 2000م.

*****

المبحث الأول: في وصف إجماليٍّ لمسائل الكتاب :

كتاب النبوات ألَّفه أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المتوفى في سنة ٧٢٨هـ، وهو من الحنابلة في الفقه وإن خرج على مذهب الحنابلة في بعض المسائل، أما في الاعتقاد، فأكثر الناس الآن ينسبونه إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وأنا أرى أنه لا يجوز نسبته إلى ذلك الإمام وإن حاول ابن تيمية جهده دائمًا لإثبات أن

ما يقول به مطابق لمعتقد الإمام أحمد، لكنا عند التحقيق نتبين أنه مخالف للإمام أحمد في العديد من المسائل العقائدية، أهمها التجسيم والتشبيه. وتفصيل ذلك لا يليق أن نذكره هنا، إذ المقام لا يناسب، و لكنا أحببنا التنبيه إليه لما له من فائدة في تقريرنا، من حيث عدم التسليم بما يقوله في هذا الكتاب على أنه مما يقول به الإمام أحمد، فالصحيح أن لابن تيمية اجتهادات خاصة قد يصيب فيها وقد يخطئ، ولكن على كل الأحوال لا يصح أن يقال إن ما يقرره هو اعتقاد الإمام أحمد.

والكتاب يتحدث في مسألة النبوات، وتقرير الأدلة على إثبات النبوات، ويناقش فيه المخالفين ويخص من المخالفين أهل السنة الأشاعرة، إذ إنه دائمًا يخصهم بأكبر قدر في كتبه، وغالبًا ما ينتقد مؤسسيهم من أمثال الإمام الأشعري نفسه، والإمام الباقلاني والجويني والغزالي وغيرهم من المتقدمين، وهو يقصد من ذلك كله أن يثبت مخالفة هؤلاء للسلف على حسب ما يقرر به مذهب السلف، ونحن لا نوافق أيضًا على أن ما يزعم ابن تيمية أنه مذهب السلف، فهل هو فعلاً كذلك؟ فالأمر يحتاج إلى مراجعة كبيرة ودائمة وراءه فيما ينسبه إليهم.

والهدف الأساس من كتابه محاولة تقرير الطريقة الصحيحة - في اعتقاده - لإثبات النبوات، والفرق بين المعجزات وبين ما يشتبه على الناس أنه مثل المعجزات وهو خارج عنها، وقد استفاد في ذكر العديد من أقوال العلماء المخالفين له أو الذين يخالفهم هو، وحاول تمييز رأيه عن رأيهم في العديد من المواضع، وكعادة ابن تيمية فهو دائمًا يخرج عن الموضوع الأصلي في كتابه،

ويذكر من المسائل ما يتعلق بأصل الكتاب وما لا يتعلق، وسوف نشير إلى ذلك في خاتمة هذا التقرير بإذن الله تعالى.

*****

المبحث الثاني: ذكر أهم الانتقادات في المسائل التي تعرّض لها ابن تيمية :

سوف نعرض في هذا المبحث لأهم المسائل التي تعرض لها ابن تيمية في كتابه هذا، مشيرين إلى تناثر أقواله وما يريد إثباته أو الوصول إليه، كاشفين عن غايات أفكاره قدر ما يلائم هذا التقرير الموجز.

أولاً: بيان مفهوم (خارق العادة) :

أصل الكلام في هذه المسألة هو بيان المقصود من العادة، فهل هي عادة البشر أو عادة صنف منهم، أو ماذا....

إن ابن تيمية يشرع مباشرة في أوائل الكتاب في الرد على بعض العلماء في هذا الأمر، وهو دائمًا يسمى الدليل القائم على النبوة بالآية لا بالمعجزة، فإن له رأيًا مخالفًا في أصل التسمية، وسوف نورد هذا قريبا.

قال ابن تيمية: (**آية النبيّ لا بُدّ أن تكون خارقةً للعادة؛ بمعنى أنّها ليست معتادة للآدميين؛ وذلك لأنها حينئذ لا تكون مختصة بالنبي بل مشتركة. وبهذا احتجوا على أنّه لا بدّ أن تكون خارقة للعادة. لكن ليس في هذا ما يدلّ على أنّ كل خارق آية؛ فالكهانة والسحر هو معتاد للسحرة والكهان، وهو خارق بالنسبة إلى غيرهم؛ كما أنّ ما يعرفه أهل الطب، والنجوم، والفقه، والنحو هو معتادٌ لنظرائهم، وهو خارقٌ بالنسبة إلى غيرهم**). 164/1.

فهو ينص هنا على أن الآية لا بد أن تكون خارقة، لكنه يفسر الخارق بأنه خارق لعادة الآدميين.

والحقيقة أن الخارق المراد في كلام العلماء هو خارق عادة الله تعالى التي أجرى عليها الكون، فقد أجرى الله تعالى الكون على قوانين معيَّنة فالكواكب تسير في مدارات خاصة، والشمس تشرق من الشرق، وللقمر حركات معينة، وهكذا، فالأمر الذي يقطع جريان الموجودات عن عادتها التي خلقها الله تعالى عليها هو المراد باسم الخارق، وليس من ذلك خارق فعل الإنسان، إلا إذا خرق ما يقدر عليه جميع الناس، ولكنه في هذه الحالة لا يقال عليه إنه فعل الإنسان، ولا يقال عليه إنه خرق ما جرت عليه عادة الإنسان.

ثانيا: رأي ابن تيمية في اسم المعجزة والخرق للعادة :

لابن تيمية رأي يتميز به في هذا الباب، إذ هو يرفض تسمية الآية الدالة على النبوة بالمعجزة وأنها خارقة للعادة، بحجة أن ذلك لم يرد في كتاب ولا سنة، فقال : (**وهؤلاء جعلوا مجرد كونه خارقًا للعادة هو الوصف المعتبر، وفرق بين أن يقال : لا بد أن يكون خارقًا للعادة وبين أن يقال : كونه خارقًا للعادة هو المؤثر؛ فإن الأول يجعله شرطًا لا موجبًا والثاني يجعله موجبًا . وفرق بين أن يقال العلم والبيان وقراءة القرآن لا يكون إلا من حي، وبين أن يقال كونه حياً يوجب أن يكون عالما قارئًا. ومن هنا دخل الغلط على هؤلاء ، وليس في الكتاب والسنة تعليق الحكم بهذا الوصف بل ولا ذكر خرق العادة ولا لفظ المعجز وإنما فيه آيات وبراهين وذلك يوجب اختصاصها بالأنبياء.**

وأيضًا قالوا في شرطها : أن لا يقدر عليها إلا الله ، لا تكون مقدورة للملائكة ولا للجن ولا للإنس بأن يكون جنسها مما لا يقدر عليه إلا الله : كإحياء الموتى وقلب العصا حية.

وإذا كانت من أفعال العباد لكنها خارقة للعادة مثل : حمل الجبال والقفز من المشرق إلى المغرب والكلام المخلوق الذي يقدر على مثله البشر ، ففيه لهم قولان: أحدهما أن ذلك يصح أن يكون معجزة ، والثاني أن المعجزة إنما هي إقدار المخلوق على ذلك بأن يخلق فيه قدرة خارجة عن قدرته المعتادة.) اهـ. 1/215-216 .

ومن الواضح لطالب العلم أن هذا الرفض مجرد تحكم منه، فهو مصطلح ولا مشاحة في المصطلحات، فالعبرة في العلوم بالمعاني، ومعنى هذا المصطلح لا إشكال فيه، ولا يمكن لابن تيمية أن يخالف فيما وضعه العلماء، على أن لهذا المصطلح ما يدلُّ عليه من القرآن، كما لا يخفى على الذكي. فلا قيمة لاعتراضه إلا مجرد التهويش.

ثالثًا: ظهور المعجزة على يد كذاب :

ناقش ابن تيمية إمكان ظهور المعجزة على يد كذاب، وذكر الأدلة التي استدل بها الأشاعرة على نفي ذلك ومنها ما قال به الإمام الأشعري ونقله عنه ابن تيمية في قوله: (وذكر عن الأشعري أنه ذكر جوابًا آخر فقال : " وأيضًا فإن قول القائل : ما أنكرتم من جواز إظهار المعجزات على أيدي الكذابين قول متناقض ، والله على كل شيء قدير . ولكن ما طالب السائل

بإجازته محال لا تصح القدرة عليه ولا العجز عنه ، لأنه بمنزلة كونه أظهر المعجزات على أيديهم فإنه أوجب أنهم صادقون لأن المعجز دليل على الصدق ومتضمن له ". وقوله : " مع ذلك أنهم كاذبون ؛ نقض لقوله أنهم صادقون قد ظهرت المعجزات على أيديهم . فوجب إحالة هذه المطالبة ، وصار هذا بمثابة قول من قال : ما أنكرتم من صحة ظهور الأفعال المحكمة الدالة على علم فاعلها والمتضمنة لذلك من جهة الدليل من الجاهل بها في أنه قول باطل متناقض ؛ فيجب إذا كان الأمر كذلك استحالة ظهور المعجزات على يد الكاذبين، واستحالة ثبوت قدرة قادر عليه .

وكيف يصح على هذا الجواب أن يقال : ما أنكرتم وزعمتم أنه من فعل المحال الذي لا يصح حدوثه وتناول القدرة له ، هو من قبيل الجائز ، قياساً على صحة خلق الكفر وضروب الضلال التي يصح حدوثها وتناول القدرة لها ."

قلت : هذا كلام صحيح إذا علم أن دليل الصدق يستحيل وجوده بدون الصدق ، والممتنع غير مقدور فيمتنع أن يظهر على أيدي الكاذبين ما يدل على صدقهم . لكن المطالِب يقول : كيف يستقيم على أصلكم أن يكون ذلك دليل الصدق وهو أمر حادث مقدور وكل مقدور يصح عندكم أن يفعله الله ولو كان فيه من الفساد ما كان .) اهـ. 1/240-238

وأنت ترى أن ابن تيمية مع أنه استحسن ذلك الجواب المذكور عن الأشعري، إلا أنه حاول مع ذلك القدح فيه بقوله إلزاما لهم: " كيف يستقيم على أصلكم أن يكون ذلك دليل الصدق

وهو أمر حادث مقدور وكل مقدور يصح عندكم أن يفعله الله ولو كان فيه من الفساد ما كان."اهـ.

والناظر في علم الكلام يعلم أن ذلك لا يرد على مذهب الأشاعرة ، إذ إن هذا - أي الجمع بين المتناقضين- يكون محالا عقليًّا، والمحال العقلي لا يدخل تحت القدرة أصلا. فرد ابن تيمية لجواب الأشعري من هذا الوجه، إنما هو من باب التمحّل في الجدال.

رابعًا: الضابط في الخارق عند ابن تيمية :

يقول ابن تيمية في بيان ضابط الخارق: (**فالواجب أن يخرق عادة كل من لم يقر بنبوة الأنبياء ، فلا يكون لمكذب بنبوتهم وليست لشاك)** اهـ 852/2 .

وهذا الضابط ليس بكافٍ على ما نراه، إذ لا يكفي لكي يكون خارقًا أن يخرق عادة أولئك الناس، لأن أعمال الناس ليس ضابطا للخارق، بل الضابط هو أن يكون خارقا للقوانين المطردة عادة التي خلق الله تعالى العالم عليها وهذا يعم قطعا ما من شأن الناس أن يقدروا عليه عادة.

خامسا: ابن تيمية يرد اشتراط المقارنة :

قال ابن تيمية : **(والذين قالوا من شرط الآيات أن تقارن دعوى النبوة غلطوا غلطاً عظيما)** اهـ. 853/2 .

ولا وجه لتعظيم هذا الغلط إن سلمنا بكونه غلطا، ولا نسلم ذلك، فظهر أن قول ابن تيمية ما هو إلا من مبالغاته التي تعود عليها، وهذا الأسلوب مخالف لأسلوب العلماء الراسخين.

سادسًا: مناقشة ابن تيمية لتعريف المعجزة وشروطها :

قال ابن تيمية : (**ولكن هم ضربوا مثالاً إذا اعتبر على الوجه الصحيح كان حجة ولله الحمد على صدق النبي وعلى فساد ما ذكروه في المعجزات حيث قالوا :**

" هي الفعل الخارق للعادة ، المقترن بدعوى النبوة ، والاستدلال به وتحدي النبي من دعاهم أن يأتوا بمثله "، وشرط بعضهم أن يكون مما ينفرد الرب بالقدرة عليه .

وهذه الأربعة هي التي شرط القاضي أبو بكر ومن سلك مسلكه : كابن اللبان وابن شاذان والقاضي أبي يعلى وغيرهم .

1-أن يكون مما ينفرد الرب بالقدرة عليه - على أحد القولين - ، أو منه ومن الجنس الآخر ، إذا وقع على وجه يخرق العادة . وطريق متعذر على غيرهم مثله على القول الآخر . قالوا : وهذا لفظ القاضي أبي بكر .

2-والثاني : أن يكون ذلك الشيء الذي يظهر على أيديهم مما يخرق العادة وينقضها، ومتى لم يكن كذلك لم يكن معجزا .

3-والثالث : أن يكون غير النبي ممنوعاً من إظهار ذلك على يده ، على الوجه الذي ظهر عليه ودعا الى معارضته مع كونه خارقا للعادة .

4-والرابع : أن يكون واقعاً مفعولاً عند تحدي الرسول بمثله وادعائه آية لنبوته وتقريعه بالعجز عنه من خالفه وكذبه .

قالوا فهذه هي الشرائط والأوصاف التي تختص بها المعجزات .

فيقال لهم : الشرط الأول قد عرُف أنه لا حقيقة له ، ولهذا أعرض عنه أكثرهم.

والثاني : أيضا لا حقيقة له ، فإنهم لم يميزوا ما يخرق العادة مما لا يخرقها ، ولهذا ذهب من ذهب من محققيهم إلى الغاء هذا الشرط ، فهم لا يعتبرون خرق عادة جميع البشر، بل ما اعتاده السحرة والكهان وأهل الطلاسم عندهم يجوز أن يكون آية إذا لم يعارض ، وما اعتاده أهل صناعة أو علم أو شجاعة ليس هو عندهم آية وإن لم يعارض ، فالأمور العجيبة التي خص الله بالإقدار عليها بعض الناس لم يجعلوها خرق عادة ، والأمور المحرمة أو هي كفر كالسحر والكهانة والطلسمات جعلوها خرق عادة وجعلوها آية بشرط أن لا يعارض ، وهو الشرط الثالث وهو في الحقيقة خاصة المعجزة عندهم .

لكن كون غير الرسول ممنوعا منه إن اعتبروا أنه ممنوع مطلقا فهذا لا يعلم ، وإن اعتبروا أنه ممنوع من المرسل إليهم فهذا لا يكفي ، بل يمكن لكل ساحر وكاهن أن يدعي النبوة ويقول أنني كذا .

قالوا : لو فعل هذا لكان الله يمنعه فعل ذلك ، أو يقيض له من يعارضه .

قلنا : من أين لكم ذلك ؟ ومن أين يعلم الناس ذلك ويعلمون أن كل كاذب فلا بد أن يمنع من فعل الامر الذي اعتاده هو وغيره قبل ذلك أو أن يعارض ؟

والواقع خلاف ذلك فما أكثر من ادعى النبوة أو الاستغناء عن الأنبياء ، وأن طريقه فوق طريق الأنبياء ، وأن الرب يخاطبه بلا رسالة ، وأتى بخوارق من جنس ما تأتي السحرة والكهان ، ولم يكن فيمن دعاه من يعارضه .

وأما الرابع : وهو أن يكون عند تحدي الرسول ، فبه يحترزون عن الكرامات . وهو شرط باطل ، بل آيات الأنبياء آيات وإن لم ينطقوا بالتحدي بالمثل ، وهي دلائل على النبوة وصدقِ المخبر بها ، والدليل مغاير للمدلول عليه ، ليس المدلول عليه جِزءاً من الدليل.

لكن إذا قالوا : الدليل هو دعاء الرسول ، لزمه أن يريهم آية ، وخَلَقَ تلك الآية عقب سؤاله ، وإن كان ذلك قد يخلقه بغير سؤاله لحكمة أخرى فهذا متوجه . فالدليل هو مجموع طلب العلامة مع فعل ما جعله علامة ، كما أن العباد إذا دعوا الله فأجابهم كان ما فعله إجابة لدعائهم ودليلا على أن الله سمع دعاءهم وأجابهم.) اهـ. 1/600-603 .

ثم قال : (فقد تبين أنه ليس من شرط دلائل النبوة ، اقترانه بدعوى النبوة ولا الاحتجاج به ولا التحدي بالمثل ولا تقريع من يخالفه ، بل كل هذه الأمور قد تقع في بعض الآيات لكن لا يجب

أن ما لا يقع معه لا يكون آية ، بل هذا إبطال لأكثر آيات الأنبياء لخلوها عن هذا الشرط). اهـ 604/1 .

فنرى أن ابن تيمية ينقض جميع هذه الأمور الاقتران بالدعوى والتحدي ...الخ.

سابعًا: اتهامه الأشاعرة بأنهم يسوون بين الساحر والنبي:

قال ابن تيمية : (**فلم يجعلوا لآيات الأنبياء خاصة تتميز بها عن السحر والكهانة وعما يكون لآحاد المؤمنين، ولم يجعلوا للنبي ميزة على عموم المؤمنين ولا السحرة والكهان)**اهـ. 606/1

وهذا القول باطل غير صحيح، فإن الأشاعرة نصوا على أن التحقيق هو أن السحر من باب المعتاد للبشر، وأنه يتعلم تعلمًا ويكتسب، وإنما أطلقوا عليه أنه خارق للعادة من جهة أنه لا يعرِف قوانينه إلا الخواص والقلة القليلة من البشر، فكان لباقيهم كأنه خارق للعادة. وإلا فإنهم لم يسووا السحر بمعجزات الأنبياء.

ثامنًا: ابن تيمية يفضل طريقة الفلاسفة على المتكلمين :

قال ابن تيمية: (**فلا يبقى عندهم فرق بين النبي الصادق والمتنبي الكاذب لا من جهة نفسه فإنهم لا يشترطون فيه إلا مجرد كونه في الباطن مقراً بالصانع ، وهذا موجود في عامة الخلق ، ولا من جهة آياته ، ولا من جهة ما يأمر به . والفلاسفة من هذا الوجه أجود قولاً في الأنبياء ، فإنهم يشترطون في النبي اختصاصه بالعلم من غير تعلم ، وبالقدرة على التأثير الغريب**

والتخييل ، ويفرقون بين الساحر والنبي : بأن النبي يقصد العدل ويأمر به بخلاف الساحر) اهـ. 1/609 -610.

وقد ذكرنا من قبل أن الأشاعرة لا يسوون بين السحر والمعجزة، فلا يرد كلام ابن تيمية عليهم. ولا يسَلّم لابن تيمية أنه لا وجود للفرق بين النبي وبين المتنبي الكذاب لا من جهة نفسه ولا من جهة ما يدعو إليه ولا من جهة آياته، فقد نص علماء أهل السنة على الفرق الواضح بين النبي وبين غيره في ذلك كله.

تاسعًا: تعارض ابن تيمية في معنى خرق العادة :

نقل ابن تيمية عن الباقلاني أنه يشترط في الخرق : أن يكون خارقا لعادة جميع البشر، وعارضه أولاً ثم عاد ووافقه في أواخر الكتاب، فقال : (**في معنى خرق العادة وأن الاعتبار أن تكون خارقة لعادة غير الأنبياء مطلقا بحيث تختص بالأنبياء فلا توجد إلا مع الإخبار بنبوّتهم**) اهـ. 2/826

وقال بعدها بقليل : **(ولهذا لم يُسمّها الله في كتابه، إلا آيات، وبراهين؛فإنّ ذلك اسمٌ يدلّ على مقصودها، ويختصّ بها، لا يقع على غيرها؛ لم يُسمّها معجزة، ولا خرق عادة، وإن كان ذلك من بعض صفاتها؛ فهي لا تكون آيةً وبرهاناً حتى تكون قد خرقت العادة، وعجز الناس عن الإتيان بمثلها. لكن هذا بعض صفاتها، وشرط فيها، وهو من لوازمها**) ا.هـ 2/828

وكان قد قال سابقًا : (**وقد اشترط القاضي أبو بكر أن يكون مما يختص الرب بالقدرة عليه**) اهـ. وتقدم كلامه في إبطال هذا الشرط ، وهذا تناقض واضح.

عاشراً: الله يفعل لغاية :

قال ابن تيمية موافقا المعتزلة : **(وقوع ما قدره الله واجب من جهات : ...**

من جهة أنه يعلم ما في ذلك الفعل من الحكمة: فيدعوه علمه إلى فعله، أو ما فيه من الفساد، فيدعوه إلى تركه. وهذا يعرفه من يقرّ بأنّ العلم داع، ومن يقرّ بالحكمة.

ومن جهة إرادته : فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن .

ومن جهة حكمته : وهي الغاية المرادة لنفسها التي يفعل لأجلها . فاذا كان مريدا للغاية المطلوبة لزم أن يريد ما يوجب حصوله) .اهـ 2/912-913.

وقال : **(والحكمة والعدل والرحمة والعادة تعلم بالعقل ، كما قد عُرف من حكمة الرب وعدله وسنته ، ويستدل بذلك على العلم والخبر والكتاب كما أن العلم والخبر والكتاب يعلم بإخبار الأنبياء ويستدل بذلك على العدل والحكمة والرحمة)** اهـ 2/915.

حادي عشر: ابن تيمية يجوز خرق العادة في بعض الأحوال :

قال ابن تيمية : **(فالذين سموا هذه الآيات : خوارق العادات وعجائب ومعجزات ، إذا جعلوا ذلك شرطا فيها وصفة لازمة لها بحيث لا تكون الآيات إلا كذلك فهذا صحيح ، وإن كانت هذه الأمور قد تجعل أمراً عاماً فتكون متناولة لآيات الأنبياء وغيرها ، كالحيوان الذي ينقسم إلى إنسان وغير إنسان . وأما إذا جعلوا**

ذلك حداً لها وضابطاً ، فلا بد أن يقيدوا كلامهم مثل أن يقولوا خوارق للعادات التي تختص الأنبياء أو يقولوا خوارق عادات الناس كلهم غير الأنبياء) .اهـ. 848/2

وهذا يتعارض مع ما سبق أن نقلناه عنه من رفضه للخارق مطلقا دون بيان.

ثاني عشر: يقول علماء الكلام زنادقة :

قال ابن تيمية : **(ولقد صدق الإمام أحمد في قوله علماء الكلام زنادقة)** .اهـ. 807/2

ثالث عشر: تعريفه للآيات المختصة بالنبوة يساوي تعريف العلماء للخوارق :

بعد أن يستنكر ابن تيمية على علماء أهل السنة تسمية الدليل القائم على النبوة باسم الخوارق، ويصرّ على تسميته بالآية ، يعود ويعرف الآية بنفس مدلول المعجزة فيقول: (**فإن قيل : فما آيات الأنبياء ؟ قيل : هي آيات الأنبياء التي تعلم أنها مختصة بالأنبياء وأنها مستلزمة لصدقهم ولا تكون إلا مع صدقهم ، وهي لا بد أن تكون خارقة للعادة خارجة عن قدرة الإنس والجن ولا يمكن أحداً أن يعارضها .**

لكن كونها خارقة للعادة ، ولا تمكن معارضتها : هو من لوازمها ، ليس هو حداً مطابقاً لها، والعلم بأنها مستلزمة لصدقهم قد يكون ضرورياً كانشقاق القمر وجعل العصا حية وخروج الناقة ، فمجرد العلم بهذه الآيات يوجب علماً ضروريا بأن الله جعلها

آية لصدق هذا الذي استدل بها ، وذلك يستلزم أنها خارقة للعادة
).اهـ. 775/2

ونراه يعود ويسميها بالمعجزات عين الاسم الذي استنكره أولاً.

رابع عشر : ذم الأشاعرة وتحقيرهم:

ومما يعاب على الكتاب والكاتب ما ذكره في ذم الأشاعرة غير مرة وقد ذكرنا مثالا عليه سابقا، ونذكر هنا بعض الأمثلة الأخرى: قال : **(والاستدلال بالأعراض على حدوث ما يلزمه من الجواهر ثم الاستدلال بذلك على المحدث ، غير الاستدلال بحدوث هذه الأعراض على المحدث لها ، فتلك هي طريقة الجهمية المشهورة ، وهي التي سلكها الأشعري في كتبه كلها متابعة للمعتزلة ، ولهذا قيل الأشعرية مخانيث المعتزلة)** اهـ. 307-306/1

وقال: **(فحقيقة أصل أهل الكلام المتبعين للجهمية : أنه لا يحدث شيئاً ولا يفنى شيئاً بل يحدث كل شيء بنفسه ويفنى بنفسه ، ويلزمهم جواز أن يكون الرب مُحدَثاً أيضاً بلا محدث، وهذه الأصول هي أصول دينهم العقلية التي بها يعارضون الكتاب والسنة والمعقولات الصريحة ، وهي في الحقيقة لا عقل ولا سمع ، كما حكى الله عمن قال { لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير})**. اهـ. 319/1.

وقد ذمهم في غير هذه المواضع أيضا، وإنما أردنا التمثيل.

ومن يتأمل في كلام ابن تيمية يعرف تمام المعرفة من أين جاء معظم أتباعه في هذا الزمان بتلك الأخلاق الهابطة في التعامل مع العلماء، من الاستخفاف بهم والتهوين من علمهم، والقدح في مقاصدهم، والتلاعب بألفاظهم وتحريف المعاني التي يبينونها،

والمبالغة في الإلزامات التي لا تلزمهم، فلهم شيخ راسخ القدم في ذلك.

خامس عشر : خلق الجواهر مشاهد بالحس :

ومما يستغرب منه ما قال ابن تيمية من أن حدوث الأجسام والجواهر أمر مشاهد، فقد قال : (**والخلق يشهدون إحداث الله لما يحدثه وإفناءه لما يفنيه ، كالمني الذي استحال وفنى وتلاشى وأحدث منه هذا الإنسان ، وكالحبة التي فنيت واستحالت وأحدث منها الزرع ، وكالهواء الذي استحال وفنى وحدث منه النار أو الماء ، وكالنار التي استحالت وحدث منها الدخان ، فهو سبحانه دائما يحدث ما يحدثه ويكونه ويفني ما يفنيه ويعدمه ، والإنسان إذا مات وصار ترابا فني وعدم....ثم قال.... ومن ظن أن جواهره لم يخلقها إذ خلقه ، بل جواهر المني وجواهر ما يأكله ويشربه باقية بعينها فيه لم يخلقها ، أو أن مادته التي تقوم بها صورته لم يخلقها إذ خلقه بل هي باقية أزلية أبدية ؛ لم يكن قد عرف أنه مخلوق محدث**). اهـ.320/1

*****

المبحث الثالث: الإشارة إلى بعض الفوائد التي في هذا الكتاب على وجه الاختصار:

مما يُذكر لابن تيمية في هذا الكتاب ما ذكره من الفوائد - وإن لم ينفرد بها - ما يميز الأنبياء عن غيرهم، وقد عدها عشرة، وإن كان قد أعاد ذكرها وكررها في ثلاثة مواضع من كتابه.

قال: (**وقد تقدم ذكر بعض الفروق بين آيات الأنبياء وغيرهم وبينها وبين غيرها من الفروق مالا يكاد يحصى :**

الأول : أن النبي صادق فيما يخبر به عن الكتب لا يكذب قط ، ومن خالفهم من السحرة والكهان لا بد أن يكذب . كما قال: { هل أنبئكم على من تنزل الشياطين ، تنزل على كل أفاك أثيم}

الثاني : من جهة ما يأمر به هذا ويفعله ومن جهة ما يأمر به هذا ويفعله : فان الأنبياء لا يأمرون إلا بالعدل وطلب الآخرة وعبادة الله وحده وأعمالهم البر والتقوى ، ومخالفوهم يأمرون بالشرك والظلم ويعظمون الدنيا وفي أعمالهم الإثم والعدوان .

الثالث : أن السحر والكهانة ونحوهما أمور معتادة معروفة لأصحابها ليست خارقة لعادة ، وآيات الأنبياء لا تكون إلا لهم ولمن اتبعهم .

الرابع : أن الكهانة والسحر يناله الإنسان بتعلمه وسعيه واكتسابه وهذا مجرب عند الناس ، بخلاف النبوة فإنه لا ينالها أحد باكتسابه .

الخامس : أن النبوة لو قدر أنها تُنال بالكسب فإنما تُنال بالأعمال الصالحة والصدق والعدل والتوحيد لا تحصل مع الكذب على من دون الله فضلا عن أن تحصل مع الكذب على الله ، فالطريق الذي تحصل به لو حصلت بالكسب مستلزم للصدق على الله فيما يخبر به .

السادس : أن ما يأتي به الكهان والسحرة لا يخرج عن كونه مقدور للجن والإنس وهم مأمورون بطاعة الرسل ، وآيات الرسل لا يقدر عليها لا جن ولا إنس ، بل هي خارقة لعادة كل من أرسل النبي إليه . { قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا } .

السابع : أن هذه يمكن أن تُعارض بمثلها ، وآيات الأنبياء لا يمكن أحدا أن يعارضها بمثلها .

الثامن : أن تلك ليست خارقة لعادات بني آدم بل كل ضرب منها معتاد لطائفة غير الأنبياء . وأما آيات الأنبياء : فليست معتادة لغير الصادقين على الله ولمن صدقهم .

التاسع : أن هذه لا يقدر عليها مخلوق لا الملائكة ولا غيرهم كإنزال القرآن وتكليم موسى وتلك تقدر عليها الجن والشياطين .

العاشر: أنه إذا كان من الآيات ما يقدر عليه الملائكة فان الملائكة لا تكذب على الله ولا تقول لبشر إن الله أرسلك ولم يرسله وإنما يفعل ذلك الشياطين ، والكرامات معتادة في

الصالحين منا ومن قبلنا ليست خارقة لعادة الصالحين ، وهذه تنال بالصلاح بدعائهم وعبادتهم. ومعجزات الأنبياء لا تنال بذلك ولو طلبها الناس حتى يأذن الله فيها . { قل إنما الآيات عند الله } { قل إن الله قادر على أن ينزل آية } .

الحادي عشر: أن النبي قد تقدمه أنبياء فهو لا يأمر إلا بجنس ما أُمرت به الرسل قبله، فله نظراء يعتبر بهم ، وكذلك الساحر والكاهن له نظراء يعتبر بهم .

والثاني عشر : أن النبي لا يأمر إلا بمصالح العباد في المعاش والمعاد ، فيأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فيأمر بالتوحيد والإخلاص والصدق وينهى عن الشرك والكذب والظلم ، فالعقول والفِطر توافقه كما توافقه الأنبياء قبله فيصدقه صريح المعقول وصحيح المنقول الخارج عما جاء به والله أعلم) .اهـ. 560-558/1

ولنا على هذا النص ملاحظات عديدة، ولكنا نقتصر على ذكر ما يأتي:

التكرار: ذكر ابن تيمية هذه الفروق في أواخر كتابه أيضا، في ص991/2 وما بعدها ، وفي أوائل الكتاب .وهذا يعد مثالا على التكرار الذي لا مسوغ له في كتاب يبحث مثل هذا الموضوع الدقيق، فقد كان بإمكانه أن يذكره في موضع واحد ثم يحيل عليه. ولكن التكرار سمة مستمرة في كتبه ولعل لها ما يسوغها عنده.

تعنته وتحامله : لنتأمل في قوله في الفرق السادس : **(وآيات الرسل لا يقدر عليها لا جن ولا إنس بل هي خارقة لعادة كل من**

أرسل النبي إليه) اهـ . أليس هذا اعترافا بأن آيات الأنبياء معجزات، ويسميها معجزات بنص كلامه، فلماذا كان في أغلب كتابه ينكر هذا الاسم ويقول إنه بدعة وغير شرعي ؟ ويزعم أن معجزات الأنبياء غير خارقة للعادة ويخالف في هذا الوصف؟

أليس هذا نوعا من التعنت في مناقشة المخالفين، فهو عندما يناقش مخالفيه من الأشاعرة يتعنت حتى ينكر ما ليس بمستنكر، وإذا ما أتى ليقرر الأدلة الشرعية لم يجد غير ما ذكروه هم فيستعيره منهم منكراً فضلهم في ذلك.

وكذلك قوله في الفرق العاشر : (**والكرامات معتادة في الصالحين منا ومن قبلنا ليست خارقة لعادة الصالحين وهذه تنال بالصلاح بدعائهم وعبادتهم ، ومعجزات الأنبياء لا تنال بذلك ولو طلبها الناس حتى يأذن الله فيها**) اهـ.

أليس هذا اعترافا بأن المعجزات مخصوصة بالأنبياء ولا يقدر عليها إلا الله تعالى، وأنها خارجة عن مقدور البشر. فلم كان يعارض من يقول بذلك؟

وكذلك ذكره بعض الميزات للأنبياء، مثل الصدق في الفرق الأول من قوله : (**أن النبي صادق فيما يخبر به عن الكتب لا يكذب قط**) اهـ.

وقوله في الفرق الثاني : (**الأنبياء لا يأمرون الا بالعدل وطلب الآخرة وعبادة الله وحده وأعمالهم البر والتقوى**) اهـ. فقد يشترك مع الأنبياء غيرهم من الصالحين والأولياء، ولا يستلزم ذلك أن يكونوا أنبياء. نعم إن الأنبياء صادقون ولكن هذه الصفة

ليست مميزة لهم عن غيرهم أي ليست هي من خصائصهم ، فلا يقال إن كل صادق نبي، بل يقال إن كل نبي صادق، فيوجد اشتراك بينهم وبين غيرهم في هذه الصفة، فلمَ ذكرها ابن تيمية فيما يميز الأنبياء إذن؟ .

ومن ميزات الكتاب : أنه عني بذكر الفروق الدقيقة بين المذاهب في اشتراط التحدي وعدم اشتراطه، أو الخرق للعادة وعدمه، والفرق بين السحر وغيره، مع أنه لم يراعِ في مناقشته تلك الفوارق بل ألزم أصحاب المذاهب بما لا يلزمهم، وبالغ في ترتيب المعاني الباطلة عليهم، ثم تراه يقول بعين قولهم بعد بحث وكلام طويل يبعث على الملل لما يشوبه من التعنت والتكرار واضطراب المعاني فيه .

وختاماً: فإن الكتاب يحتمل تعليقات ونقودًا أكثر بكثير مما لفتنا النظر إليه في هذه الصفحات، ولكنا أردنا تنبيه طلاب العلم إلى ما فيه، ليتناولوه بالنقد والتأمل، ولا يسلموا تسليمًا منخدعين بالأسماء المعظمة، فهذه ليست طريق المحققين.

والحمد لله رب العالمين

كتبت هذه التعليقات في جلسة واحدة

2008/2

الفقير إلى عفو الله تعالى

سعيد فودة